

وإذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية^(٢٨)، الذي أعلنت فيه جملة أمور منها أن من العناصر الأساسية وقف التهميش المتزايد لأقل البلدان نمواً وإعادة تنشيط نموها وتنميتها عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية شاملة وتدبير دعم دولية،

وإذ تؤكد من جديد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع^(٢٩)، التي شددت الدول الأعضاء فيها على جملة أمور منها ضرورة التنفيذ التام لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠^(٣٠)،

وإذ تشير إلى أن الهدف الرئيسي من برنامج العمل هو وقف زيادة التدهور في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لتلك البلدان، وإعادة تنشيط نموها وتنميتها والتعجيل بها، وكذلك السير بها، في إطار هذه العملية، على طريق النمو والتنمية المطردين،

وإذ تعيد تأكيد المبادئ الأساسية المجملية في برنامج العمل كأساس للعمل الذي تقوم به أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية، بما في ذلك المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية، لتعزيز تحول اقتصادات تلك البلدان تحولاً أساسياً موجهاً نحو النمو،

وإذ تشير إلى التزام المجتمع الدولي رسمياً، على النحو الوارد في إعلان باريس الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً^(٣١)، بتنفيذ برنامج العمل طوال التسعينات،

وإذ تشدد على أن النجاح في تنفيذ برنامج العمل يعتمد على تقاسم المسؤولية وتعزيز المشاركة من أجل نمو أقل البلدان نمواً وتنميتها،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام^(٣٢)؛

٢ - تطلب إلى جميع الحكومات، والمنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية، وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها، وجميع المنظمات الأخرى المعنية، أن تتخذ خطوات ملموسة لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً تنفيذاً تاماً على وجه الاستعجال؛

٣ - تؤكد من جديد أن أقل البلدان نمواً تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع السياسات والأولويات الوطنية من أجل نموها وتنميتها وعن تنفيذها الفعلي، وعليها أن تستمر في

وإذ تحيط علماً بتقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن نتيجة تبادل وجهات النظر بصفة غير رسمية الذي دار في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقرير لجنة الجنوب^(٣٣)،

١ - تحت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة على دراسة تقرير لجنة الجنوب بغية تنفيذ توصياته، حسب الاقتضاء؛

٢ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقديم الدعم لتعميم تقرير لجنة الجنوب في البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً، بغية زيادة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية؛

٣ - تحت مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية وسائر الهيئات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة على دعم البلدان النامية في سياق تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير لجنة الجنوب، مع التشديد بشكل خاص على التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية؛

٤ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية أن تتابع، كل في نطاق اختصاصه، تنفيذ الأطراف المعنية للتوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب، حسب الاقتضاء؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يتولى رصد تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً عن ذلك، حسب الاقتضاء، إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

الجلسة العامة ٧٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٥٦/٤٦ - تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي أُيدت فيه إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نمواً ككل، وما للتطورات الخارجية غير المتوقعة التي حدثت مؤخراً وغيرها من حالات الطوارئ من أثر معاكس على حالتها الاجتماعية - الاقتصادية العامة،

(٢٨) القرار د-٣/١٨، المرفق.

(٢٩) القرار ١٩٩/٤٥، المرفق.

(٣٠) A/46/566.

(٣١) A/46/448.

والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، على مواصلة إيلاء اهتمام خاص لمشاكل أقل البلدان نمواً، وتعرب عن بالغ تقديرها، في هذا الصدد، لمحفل طوكيو المعني بالمشاكل الإنمائية لأقل البلدان نمواً، الذي نظّمته حكومة اليابان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، في طوكيو، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٩١؛

١٢ - تعرب عن بالغ تقديرها لمساهمات الحكومات المنفردة في برامج محددة للأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نمواً؛

١٣ - تؤكد مرة أخرى أهمية التعاون الاقتصادي والتقني بين أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية، وتوصي بشدة، في هذا الصدد، بإنشاء آليات للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية لتعزيز الجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نمواً، وتحث الشركاء في التنمية على المساعدة في الاضطلاع بتلك الأنشطة؛

١٤ - تؤكد أهمية وجود آليات لمراقبة ورصد برنامج العمل على نحو فعال، وفي هذا الصدد تطلب إلى الأمين العام تعبئة موارد خارجة عن الميزانية لكفالة مشاركة ممثل واحد على الأقل عن كل من أقل البلدان نمواً في دورة الربيع التي يعقدها مجلس التجارة والتنمية، والتي ستضطلع، وفقاً لأحكام برنامج العمل وقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥، بإجراء الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل؛

١٥ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل مساعدته للبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية من أقل البلدان نمواً في معالجة مشاكلها الخاصة، بما يتفق مع التوصيات ذات الصلة الواردة في برنامج العمل؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقارير على أساس مستمر عن تنفيذ أحكام برنامج العمل.

الجلسة العامة ٧٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٥٧/٤٦ - العقد العالمي للتنمية الثقافية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨٧/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ والذي أعلنت فيه الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٧ العقد العالمي للتنمية الثقافية المقام تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

وإذ تأخذ في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/١٩٩١ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١،

تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في باريس في عام ١٩٩٠، وترحب في هذا السياق بالتغيرات الجوهرية والبعيدة الأثر التي طرأت على أقل البلدان نمواً أو التي يجري البدء فيها؛

٤ - تشدد على أن تنفيذ مبادرات السياسة العامة الداخلية المتعلقة بالنمو والموجهة نحو التنمية من جانب أقل البلدان نمواً جدير بدعم متزايد من جميع شركائها في التنمية؛

٥ - تحث بقوة المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المانحة، على أن ينفذ على الوجه التام والعاجل التزاماته في جميع المجالات، على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل، لتوفير الدعم الخارجي الكافي لأقل البلدان نمواً وأن يبقي قيد الاستعراض إمكانية تنفيذ خطوات جديدة إضافية في مجالات محددة ذات أهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛

٦ - ترحب بقرار رفع مستوى الوحدة التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتي تتناول، في جملة أمور، شؤون أقل البلدان نمواً لتصبح شعبة، وتعرب عن الأمل في أن تركز الشعبة أتم تركيز على مشاكل أقل البلدان نمواً واحتياجاتها؛

٧ - تدعو هيئات إدارة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها وبرامجها إلى مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة والملائمة لتنفيذ برنامج العمل ومتابعته بطريقة فعّالة، كل منها في مجال اختصاصها ووفقاً لولايتها؛

٨ - تدعو الهيئات التحضيرية لكل الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية المقبلة ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة إلى أن تأخذ في اعتبارها نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام، طبقاً للفقرة ١٤٢ من برنامج العمل^(٦)، الاستمرار في كفالة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة عند تنفيذ برنامج العمل ومتابعته، بالتعاون الوثيق مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأمانات اللجان الإقليمية والوكالات الرائدة لمجموعات المعونة؛

١٠ - تطلب إلى جميع الأجهزة والمؤسسات والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إنشاء مراكز تنسيق لأقل البلدان نمواً، حيث لا تكون هذه المراكز قائمة فعلاً، وتعزيز المراكز القائمة لإشراكها بنشاط في تنفيذ برنامج العمل طوال التسعينات، وتطلب إليها أيضاً أن تتخذ خطوات لتنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل والتي تقع في مجال اختصاصها؛

١١ - تحث جميع الحكومات، والمنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية،